

مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد-دراسة إحصائية لحساب
مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة 1990-2021.

**Contribution of the manufacturing policy for import substitution in
alleviating import pressure - A statistical study to calculate indicators
of foreign trade related to imports in Algeria for the period 1990-2021.**

كورتل نجة، مخبر دراسات وبحوث تسويقية، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)،

nadjet.kourtel@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/09/23

تاريخ الاستلام: 2023/11/14

ملخص:

هدفت الدراسة لتحليل التأثير السلبي لسياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاد والضغط الذي تمارسه الواردات، من خلال دراسة إحصائية لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد للفترة 1990-2021، ثم إبراز مكانة سياسة التصنيع البديل للاستيراد في تخفيف فاتورة الواردات. توصلت الدراسة لكون للاقتصاد الجزائري منكشف تجاريا، فتميز الواردات بالتنوع الكبير وتسجل قيم معتبرة في قيم الناتج المحلي الخام، وتساهم في عجز الميزان التجاري، وتؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكد ضرورة تصنيعها محليا خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع. كلمات مفتاحية: إحلال محل واردات،، انكشاف تجاري،، رصيد ميزان تجاري ، ميل متوسط للاستيراد،، مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع واردات.

تصنيفات JEL: F2، C 0، F4

Abstract:

The study analyzed the impact of trade liberalization and import pressure on the Algerian economy from 1990 to 2021. It emphasized the need for alternative manufacturing policies to decrease the import bill.

The findings highlighted a trade deficit caused by diverse imports, impacting GDP negatively and hindering economic development. Thus,

focusing on local manufacturing, especially for widely consumed goods, is essential for addressing this challenge., particularly for commonly consumed goods, is crucial to address this issue.

Keywords: import substitution; the ratio of the trade balance to gross domestic product; average propensity to import; Herfindahl-Hirschman index of import diversification.

Jel Classification Codes : F2, C 0, F4.

1. مقدمة

لقد تبنت بعض دول العالم منذ منتصف عقد السبعينات وأوائل الثمانينات في آسيا وأمريكا

اللاتينية

وأوروبا الشرقية سياسة التصنيع لإحلال الواردات، وصنفت من الاقتصاديات الناشئة المصنعة حديثا، وقادت الصناعة التحويلية في هذه الاقتصاديات الحديثة العهد بالتصنيع قاطرة النمو الاقتصادي، وتجلى ذلك بإنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي ساهمت في استبدال الواردات وتنويع الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام.

لكن الحال لم يكن نفسه لدى الجزائر التي تبنت تطوير الصناعة الاستخراجية والتحويلية الثقيلة، كمحرك للتنمية الاقتصادية وركزت على تطوير انتاج السلع الرأسمالية لتموين فروع الصناعة وقطاع الزراعة، مما يضمن على المدى الطويل استبدال الواردات من سلع استهلاكية ونصف مصنعة ومدخلات الصناعة. غير أن إهمال الصناعة التحويلية الخفيفة المدرة للقيمة المضافة، أفشل سياسة استبدال الواردات المعتمدة تطوير تصنيع السلع الاستثمارية، ومع مطلع الثمانينات أضعفت الفاتورة المتنوعة لواردات السلع الاستهلاكية و المواد الخام، السلع الوسيطة ومنتجات نصف مصنعة وحتى التجهيزات الصناعية كاهل الاقتصاد الوطني، وسجل الميزان التجاري رصيدا سالباً في ظل عجز مداخيل الصادرات، وفي هذا السياق طرحت إشكالية إحلال الواردات من جديد في ظل نموذج التنويع الاقتصادي الهادف لتطوير الصناعة المعملية التي تعمل على تنويع الناتج المحلي وتقليص الواردات وتنويع الصادرات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

1- طرح الإشكالية: ومن هذا المنطلق سيتبلور تساؤل إشكاليتنا كالتالي:

كيف يمكن تطوير سياسة التصنيع لاستبدال الواردات وتخفيف ضغط الاستيراد في الاقتصاد الوطني؟
وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي طرحنا عدة أسئلة متفرعة كالتالي:

- 1- كيف تؤثر فاتورة الاستيراد المتزايدة على مسار التنمية الاقتصادية؟
- 2- ما الدور الذي يلعبه تطوير سياسة إحلال الواردات في تخفيف ضغط الواردات على الاقتصاد الوطني؟
- 2- **فرضيات الدراسة:** تبني الدراسة على فرضيات أساسية تتمثل في:
- 1- مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد تؤكد التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني.

- 2- سلبية الانفتاح التجاري تثمن ضرورة تبني نموذج تصنيع داخلي لإحلال الواردات.
- 3- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في تأكيد سلبية الاستيراد على التنمية الاقتصادية، حيث باتت فاتورة الواردات عبئاً يضعف كاهل السياسة الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكد سلبية الانفتاح التجاري.
- 4- **هدف الدراسة:** التنويه بضرورة تبني الاستبدال الداخلي للواردات كسياسة تصنيعية كنموذج للتنويع الاقتصادي لتخفيف عبئ الاستيراد بدعم الإنتاج المحلي للسلع بتطوير قطاع صناعي خالق للقيمة المضافة.
- 5- **الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:** تغطي الدراسة معطيات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الانفتاح التجاري والعودة من جديد للتقييد للفترة 1990-2021.

- 6- **منهجية الدراسة:** قدمنا في الشق الاول الدراسات التي تناولت العلاقة بين سياسة استبدال الواردات كنموذج للتنويع والتصنيع والنمو الاقتصادي، وفي شق ثاني تناولنا الإطار النظري لسياسة إحلال محل الواردات أما في الشق الثالث فخصص لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد.

- 7- **الدراسات السابقة:** تناولت بعض الدراسات تحليل هيكل التجارة الخارجية وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الوطني ونذكر على سبيل المثال:

- مقال للباحث محمد قروف، بعنوان "تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هيرشمان"، منشور ضمن مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2020،

هدفت الدراسة لقياس تنوع الصادرات والواردات وتوصلت الدراسة لضعف البنية الهيكلية للتجارة الخارجية، وضرورة تفعيل دور القطاع الصناعي لدعم قطاع التجارة الخارجية.

- مقال للباحثين بونوة سمية ونوري منير، بعنوان " النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"، منشور ضمن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، واستهدف تحليل مرحلي التحرير والحماية التجارية وتأثيراتها على نمو التجارة الخارجية، وتوصلت الدراسة أنه رغم تغير السياسة التجارية الخارجية الجزائرية لا يوجد فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو التحرير على حجم واتجاه التجارة الخارجية.

وتتميز دراستا في كونها تقدم حسابات مفصلة عن مؤشرات الاستيراد في الجزائر، ومقارنتها بالمعايير الدولية للتجارة العالمية، ثم الإشارة الى حلول تخفيف ضغط الاستيراد ببناء قاعدة صناعية وطنية.

1. الأدبيات الاقتصادية المنظرة لأهمية سياسة التصنيع لإحلال الواردات

* تطرقت Balassa (1965, pp. pp99-123) للسياسات البديلة للتنمية المتاحة والتي يجب محاكاتها من تجربة البلدان المصنعة حديثا استنادًا إلى نموذجي كوريا الجنوبية والبرازيل المعتمدة استراتيجية التنمية الصناعية الذاتية القائمة على تطوير صناعة محلية صغيرة تدريجياً وإحلال الواردات بالإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية باستعمال عائد المواد الأولية المصدرة في اقتناء السلع الرأسمالية مستهدفة الزيادة في الإنتاج للاستبدال المحلي للسلع الاستهلاكية التي تسمح بإعادة إطلاق النمو الاقتصادي، وبعدها الإنتاج والاستبدال المحلي لمدخلات الإنتاج والسلع الرأسمالية التي تتطلب عمالة ماهرة وكثافة رأس مال وتكنولوجيا .

* في دراسة (Alain & Crener, 1982, pp. pp232-235) تناول الباحثان أثر تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض التعريفات الجمركية وغير الجمركية للحد من حجم الواردات، وتسمح سياسة الانفتاح للدول الأقل نموا وتنوعا للحاق بالبلدان المتطورة باعتماد نموذج التقارب الشرطي أي أن الانفتاح التجاري سيؤثر إيجابيا بالمساهمة الفعالة المبنية على تقديم منتجات مصنعة تنافسية في التبادل الدولي.

* تحقق الصناعة حسب (Wulwick 1992, PP 36-54) النمو الاقتصادي، وحسب نموذج

Kaldor (1966-1968) ، فتطوير التجارة الدولية يحقق النمو الاقتصادي، إذا صاحبه تنمية في القطاعات والفروع الاقتصادية الصناعية التي تعزز الاقتصاد الوطني، وتشهد تطور مستمر وتشكل محركا للنمو الاقتصادي العالمي، وتوصل كالدور الى وجود علاقة قوية بين نمو القيمة المضافة للتصنيع ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

*أكدت دراسة (Syrquin et Chenery 1989, PP 145-175) على تأثير الطلب الداخلي ثم الخارجي Kuznets (1966) في العلاقات الأمامية والخلفية التي تنشأ بين قطاعي الزراعة والصناعة، وتحت تأثير الطلب المحلي يتزايد الاستثمار والاستهلاك ويزيد استخدام المنتجات الوسيطة داخل القطاع، وهذا ما وصفه بالتصنيع، حيث أن جزءا كبيرا من الإنتاج المحلي من منتجات خامة ووسيلة يباع للمنتجين المحليين، وبفعل الميزة النسبية فينشأ الطلب الخارجي وتتطور التجارة الخارجية.

*وفي دراسة (Poirine 1996) لنموذج تقييم الطلب المحلي المبني على خلق العرض المحلي، يغذي تزايد الطلب المحلي العرض الوطني، ويتم استعادة السوق الوطنية بالعرض الوطني عن طريق تخفيض الميل المتوسط للاستيراد مع مرور الزمن وهو ما يؤثر إيجابيا على نمو الناتج المحلي الخام.

2. نشأة سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات: نموذج التنمية المتمحورة حول الذات

التصنيع البديل للواردات هو سياسة تنمية تعتمد على تامين دور الصناعة كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل تنوع قائمة الواردات لقصور الجهاز الإنتاجي، حيث تمثل سياسة التصنيع لإحلال الواردات آلية للتخلص من الاعتماد على واردات السلع المصنعة من خلال إنتاجها محليا، وتم تطوير هذا النموذج بناءً على فكرة الاقتصادي Friedrich List (1857) في إطار السياسة الحمائية للتجارة، ثم تبعتها أعمال الاقتصادي الأرجنتيني Raul Prebisch التي أكدت أن استمرار تصدير الدول النامية للمواد الأولية واستيرادها للمواد المصنعة يرجع لعدم قدرة الصناعة المحلية على التعامل مع الإنتاج الأجنبي ومواجهة ضعف

الأسواق المحلية والمنافسة من الصناعة الناضجة في البلدان المصنعة (Deubel 2008, P 486)،

تم تبني نموذج تطوير السوق الداخلية وهو نموذج التنمية المتمركزة حول الذات لدول العالم الثالث التي

تتميز بضعف اقتصادي كبير مرتبط بعدم استقرار النمو الاقتصادي الراجع لتبعية اقتصاداتها للمورد الواحد عادة المواد الأولية، والتي تجعل الهيكل الاقتصادي غير متنوع مركز في قطاع انتاجي واحد، وتشجع سياسة استبدال الواردات بالتصنيع المحلي بتشجيع و حماية "الصناعات الناشئة". (Brussell 2012)

3. مفهوم سياسة التصنيع لإحلال محل الواردات

نموذج صناعي يرمي إلى تشجيع الإنتاج المحلي للسلع المستوردة، (الشوربجي، 1999، صفحة 8)، وعليه فالتصنيع البديل للواردات سياسة تنمية صناعية تعتمد على حماية الصناعات الوليدة المحلية من خلال القروض المدعومة و التعريفات الوقائية وحصص الاستيراد وضبط الأسعار والترخيص التفضيلي الخاص لواردات السلع الرأسمالية، ويعتبر التصنيع البديل للواردات نظرية اقتصادية تلتزم بها البلدان النامية أو دول الأسواق الناشئة التي تستهدف تقليل اعتمادها على الدول المتقدمة، وتعتبر سياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التنوع الاقتصادي بفضل استهلاك السلع المنتجة محليًا (Jackson et Jabbie 2020, p2).

كما يوصف التصنيع البديل للواردات بالسياسة التجارية من خلال استيعاب سياسة الاقتصاد المفتوح لتنوع القدرة الصناعية ووضع الحواجز الجمركية لحماية الإنتاج المحلي واستبدال السلع الأجنبية بالسلع المصنعة المحلية، مما ينعكس على نمو ونضج الصناعة الناشئة المحلية من خلال تقليل الطلب على السلع الأجنبية في السوق المحلية، وتوسيع نطاق الإنتاج المحلي واكتساب حصص سوقية محلية أكبر.

كما يعتبر التصنيع البديل للواردات نموذج للتنوع الاقتصادي الخالق للقيمة المضافة محليًا، ويستهدف تركيز الواردات في عدد محدود من سلع، وتشجيع إنتاج قائم على تنوع منتجات جديدة وهو التنوع الأفقي، ثم التنوع الرأسي الذي يقتضي إحلال مداخلات الإنتاج المستوردة بالمحلية. (Hvidt 2013, pp4-7).

4. التأثيرات الإيجابية والسلبية لسياسة التصنيع لإحلال محل الواردات، وأهم معيقاتها

1.4 الميزات الإيجابية: تلعب سياسة احلال الواردات دوراً هاماً في تحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها:

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات والفروع الإنتاجية، حيث تساهم استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات بخلق وتقوية التكامل المشترك بين الفروع والقطاعات كتطوير نشاط المقاوله من الباطن.
- زيادة القيمة المضافة، وتعزيز الروابط الامامية والخلفية للاقتصاد فتشكل مخرجات قطاع مدخلات إنتاجية لقطاع آخر (الخطيب 2014، ص ص 6-8) فروابط الإنتاج تشكل فرص استثمارية تساعد صناعة معينة في خلق صناعات أخرى، وأكد (Hirshman 1958) في كتابه عن النمو غير المتوازن أنها تستخدم كمقياس لتجديد الصناعات الرائدة التي تقود التنمية الاقتصادية (الشوريجي، 1999، صفحة ص 120).
- إقامة وتنمية قاعدة صناعية محلية جديدة متكاملة: كالمور الآسيوية التي أقامت قاعدة صناعية جديدة لإنتاج بدائل الواردات والصناعات التي تتكامل معها (Krugman et Obstfelo 2000, p 256)
- الوفاء باحتياجات السوق المحلية، سواء على مستوى سوق السلع أو سوق العمل بخلق فرص العمل.
- خلق توازن بين الواردات والصادرات وتحقيق الاستقلال التجاري و حماية للميزان التجاري، فالضغط التي تفرضه الواردات عليه يكون كبير إذا تنوعت وتفاقت قيمتها، مما يترتب عليه تسرب جزء من الدخل القومي إلى خارج الدولة، (الصفدي 1977، ص 244)، و عليه يساهم إحلال الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية المحلية في توفير النقد الأجنبي (أبوزيد 1986، ص 24)
- القضاء على ما يسمى بأثر التمير أو التضخم المستورد، والذي يتم تمريره عبر السلع المستوردة التي تكون أسعارها في أصلها مرتفعة دولياً إلى الاقتصاد الوطني، (إبراهيم 2017، ص ص 73-75).

2.4 الميزات السلبية: لقد كان لسياسة استبدال الواردات آثاراً سلبية تتمثل في:

- 1- ضرورة تجنب المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج يؤدي إلى عزوف الاستثمار المحلي الخاص في التصنيع،
- 2- التأثير السلبي على الابتكار التكنولوجي، فممنع الواردات الأجنبية يقلل حظوظ محاكاة المنتجات الأجنبية.
- 3- غياب المنافسة الأجنبية أعاق تحقيق النمو المحلي، مما يكبح البحث عن فرص لتطوير منتجات محلياً.

4- عزوف المستهلك المهتم بالسلع الأجنبية عن شراء المنتجات المحلية، خاصة إذا وجد نفسه يدفع نفس المبلغ مقابل سلع دون مستوى الجودة المطلوب. (Sten et Rusanna 2022, PP 115-125)

4.3 معيقات استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات: يواجه التصنيع البديل للواردات المعوقات التالية:
* نقص في الموارد والكفاءات وخاصة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات المطلوبة.

* تراجع تطوير الصناعة لعدم وجود الاستثمار اللازم لزيادة الإنتاج، وعليه يرتفع الطلب المحلي دون العرض.

* غياب الدعم التكنولوجي للصناعة المحلية فالتصنيع البديل للواردات يعزل الأسواق مما يبطئ الابتكار.

* نقص إمدادات الطاقة وغياب البنية التحتية المحلية مما يعيق الشركات المحلية على تحسين الجودة والكمية.

* عدم وجود المنافسة التي تخلق ضرورة تطوير النشاط. (فليح، 1993، صفحة 11_12)

5. مراحل استراتيجية إحلال محل الواردات

في المرحلة الأولى لتبني التصنيع البديل للواردات يستهدف تنمية الاقتصاد، مما يفرض حماية

الصناعات

والأسواق الناشئة وتوجيه العرض الداخلي للإنتاج الوطني، فينصب الاهتمام على تطوير صناعة السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والملابس، وفي مرحلة تالية وبعد احراز لعتبة معينة من التطور يتمكن الاقتصاد من ضمان الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي بعد التحكم الجيد في المستوى التكنولوجي للمنتوج، يتمكن الاقتصاد من تصدير المنتجات من خلال التطور نحو المزيد من الصناعات الرأسمالية، أي بلوغ مرحلة التصنيع الموجه للتصدير، من خلال تسريع تصنيع الاقتصاد وتحقيق نمو الناتج المحلي الخام بترقية صادرات المنتجات ذات الميزة التنافسية (دحو 2015_2016، ص ص

49-50)

6. تجربة الجزائر في تبني استراتيجية التصنيع البديل للواردات وتقييمها:

1.6 المرحلة الأولى للتقييد: نموذج الصناعات المصنعة:

Industries industrialisantes DEBERNIS (1967-1989)

انتهجت الجزائر استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات من خلال نموذج De Bernis للصناعات المصنعة القائم على تطوير الصناعة الهادف لخلق "أقطاب نمو صناعية كبرى" (Debernis 1971, p 547)، فتطوير الصناعة الثقيلة يؤدي الى تطوير الصناعة الخفيفة ثم باقي القطاعات وعلى رأسها الزراعة، ومن ثم دفع التنمية الصناعية وحلال احتياجات الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، مما يعزز نموه بإنشاء الصناعات الغذائية والمنسوجات والجلود وغيرها من الصناعات الخفيفة، (Arab et Faradji 2018, pp 6-10، غير أن الاعتماد على عائد صادرات ريع البترول في تمويل التنمية الاقتصادية أثر سلبيا على مسار التنمية، وطبعا تحت وطأة أزمات النفط المتتالية من 1986 الى 2014 عرف الاقتصاد الجزائري صدمات متكررة نتيجة تراجع أسعار النفط وقد تم اثبات فشل استعمال الاستثمار الخارجي (عائد صادرات النفط) والصناعة

الاستخراجية في تمويل الاستثمار الداخلي (الصناعات المصنعة). (هني 1992، ص ص 77-79).

2.6 المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق والتحرير التجاري: 1990-2014

تراجع التنوع الاقتصادي أفضل التصنيع لإحلال الواردات، ومنذ سنة 1989 هيمن الاستيراد و مثلت هذه السنة نقطة تحول للتخلي عن التسيير الاشتراكي للاقتصاد واتباع نهج اقتصاد السوق وتبني الانفتاح التجاري الذي ميزه تراجع الصناعة وتخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية مما سمح بعودة قطاع الاستيراد بقوة، وفرع الصناعة التحويلية الذي كان يستحوذ على 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982 أصبح لا يمثل سوى نسبة 6% سنة 2004، ونسبة 5% مع حدود سنة 2014، هذه النسبة بقت ثابتة إلى غاية اليوم (Ahmed 2001, pp185-205)، ورغم توفر الجزائر على مداخل ضخمة من العملة الصعبة وبالرغم من وجود مخططات اقتصادية كخطة دعم الانتعاش الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد لم يعرف تغيرا ملحوظا حيث استفادت فاتورة الاستيراد من الربح المالي وسجلت أرقام خيالية، مما فتح المجال لتحويل أموال هائلة من العملة الصعبة، وسياسة الانفتاح الاقتصادي لم تعط ما كان منتظر منها (شارف 29-30 نوفمبر 2016، ص ص 7-9).

3.6 المرحلة الثالثة: تبني نموذج التنوع الاقتصادي والدعوة لترشيد الواردات واحلالها:

إن التبعة المفرطة للاقتصاد الوطني للمحروقات ب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، 97% من

قيمة

عائدات الصادرات، 40% من عائداته تمول الخزينة العمومية، وفي ظل ثقل فاتورة الواردات، طرحت ضرورة التنوع الاقتصادي، وتنوع القطاع الصناعي الذي يساهم في خلق وتنوع الثروة وادرجت الجزائر ضمن نموذج التنوع الاقتصادي (2014-2030) ضرورة تبني سياسة إحلال الواردات بتمكين دور الصناعة التحويلية الخفيفة وتشجيع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الواسع بغية تلبية الاحتياجات الأساسية كالسلع الغذائية ومدخلات الإنتاج. (Bouzidi 2008, pp 4-6)

7. مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالواردات: هي مؤشرات تقيس الانفتاح التجاري، وتتمثل فيما يلي:

1.7 الميل المتوسط للاستيراد: هو مؤشر الاعتماد على الواردات أو مؤشر اختراق الواردات ويقاس حجم الطلب المحلي الذي تلبيه الواردات، فإذا كانت النسبة أقل من 20 % فالالاقتصاد منغلق اتجاه الاقتصاد العالمي وهو قليل الاستيراد، وإذا كانت النسبة 20 % أو أكثر فالالاقتصاد منفتح، ويعكس درجة

إنفاق الدخل القومي على استيراد سلع اجنبية، ويعطي بالعلاقة: الميل المتوسط للاستيراد = $\frac{\text{إجمالي الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$

100 ×

2.7 نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام: تقيس مساهمة صافي قطاع التجارة الخارجية من الناتج المحلي الخام، القيمة السالبة تعكس التأثير السلبي للواردات على نمو الناتج المحلي الخام، وتسمح بقياس الأداء النسبي للاقتصاد والنمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام} = \frac{\text{مجموع الصادرات} - \text{مجموع الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times 100$$

3.7 مؤشر الانكشاف التجاري: تعكس نسبة الانفتاح التجاري أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي، وكلما تجاوزت 40 % يعتبر الاقتصاد منكشفا، ويعكس ارتفاع درجة ارتباط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية ومدى تأثير التوازن الاقتصادي للتغيرات الخارجية، ويعطى

$$\text{مؤشر الانكشاف التجاري بالعلاقة 1: نسبة التجارة الدولية (الانكشاف التجاري)} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times 100$$

4.7 نسبة تغطية التجارة الخارجية: تقيس قدرة عائد الصادرات على تسديد فاتورة الواردات ومدى تحكم

الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهناك فائض في الميزان التجاري، وتحسب بالعلاقة: **نسبة تغطية التجارة الخارجية** = $\frac{\text{مجموع الصادرات}}{\text{مجموع الواردات}} \times 100$. (نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية 2019، xii-xiii)

5.7 تنوع البنية الهيكلية للواردات: إن معدل النمو المفرط للواردات بزيادة كميتها وقيمتها يميز تنوعها الكبير، ومن خلال هذا المؤشر نستطيع تحديد كل مكونات هيكل الواردات، وعند ارتفاع سعر أي سلعة منها يمكن تحديدها والتقليل منها، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يمثل السلع الغذائية الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي أو السلع الوسيطة الموجهة لتغطية الاستهلاك الإنتاجي يمكن تشخيص وتمحيص فرع الصناعة الذي يمثل آفاقا لسياسة استبدال الواردات (حمدي، 2010، صفحة ص 56)، ولحساب درجة تنوع الواردات تتبع مؤشر Herfindahl-Hirshman-Index، وصيغته كالتالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{N} \right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، (x_i) قيمة المتغير في النشاط (i)، (x) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$)، فإذا كانت $H=0$ هناك تنوع كامل، $H=1$ التنوع يكون معدوماً، والناتج متركزاً في نشاط واحد، تعكس القيم المرتفعة للمعامل ($1 \leq H$) ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ. (United Nations 2008)

8. حساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد للفترة 1990-2021:

قبل حساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالواردات، سنقوم بتحليل البنية الهيكلية للواردات:

1.8 تحليل البنية الهيكلية للواردات للفترة 1990-2021:

مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد-دراسة احصائية
لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة: 1990-2021-

الجدول 1: البنية الهيكلية للواردات الجزائرية بالنسب المئوية للفترة 1990-2021

السنوات	منتجات طاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
1990	1.48	22.1	6.99	18.64	0.81	38.13	11.83
1991	3.33	25.23	5.34	24.23	1.99	30.50	9.37
1992	1.43	24.87	7.28	22.96	0.61	29.09	13.72
1993	1.42	24.77	6.77	23.60	0.63	29.21	13.60
1994	0.60	30.07	6.61	22.88	0.35	25.93	13.56
1995	1.09	25.58	7.33	22.04	0.38	27.29	16.27
1996	1.21	28.59	5.47	19.65	0.45	33.22	11.41
1997	1.52	29.29	5.74	18.00	0.24	32.61	12.60
1998	1.34	26.94	5.74	18.31	0.46	33.18	14.03
1999	1.68	25.17	5.12	16.88	0.79	35.13	15.23
2000	1.41	26.33	4.67	18.04	0.93	33.45	15.19
2001	1.40	23.95	4.81	18.83	1.56	34.56	14.75
2002	1.21	22.82	4.68	19.45	1.23	36.83	13.78
2003	1.06	19.79	5.09	21.11	0.95	36.61	15.61
2004	0.94	19.65	4.28	19.90	0.94	38.99	15.28
2005	1.04	17.62	3.69	20.08	0.79	41.52	15.26
2006	1.14	17.71	3.93	22.99	0.45	39.75	14.03
2007	1.17	17.93	4.80	25.71	0.53	30.86	18.96
2008	1.50	19.79	3.53	25.37	0.44	33.16	16.20
2009	1.40	14.92	3.05	25.87	0.59	38.53	15.64
2010	2.36	14.97	3.48	12.95	0.84	38.97	14.42
2011	2.46	20.85	3.77	22.62	0.82	33.97	15.51
2012	9.84	17.91	3.70	21.10	0.70	34.8	12.1
2013	7.91	17.47	3.34	20.46	0.92	36.20	13.6
2014	4.9	18.8	3.3	21.9	1.1	32.4	17.6
2015	4.6	18	3	23.3	1.3	33	16.8
2016	3.4	17.5	3.3	24.3	1.1	32.7	17.7
2017	4.32	18.32	3.32	23.85	1.33	30.38	18.48
2018	2.20	18.56	4.11	23.72	1.22	29.08	21.12
2019	3.42	19.23	4.80	24.56	1.09	31.48	15.40
2020	2.66	23.54	6.69	23.17	0.60	26.63	15.31
2021	1.45	23.68	8.94	19.20	0.71	25.99	21.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصاء " حوصلة إحصائية 1960-2020-

يتضح أن إجمالي السلع الاستهلاكية المستوردة تفوق 60 % في المتوسط من إجمالي السلع المستوردة

ويمثل استيراد السلع الاستثمارية 40%، أما المساهمة النسبية للسلع الغذائية المستوردة وغير الغذائية تمثل 35% في المتوسط، في حين تشغل مدخلات الانتاج 25% في المتوسط، مما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي

في تلبية متطلبات الاقتصاد من سلع استهلاكية و سلع وسيطة، مما يعكس ضعف قطاع الصناعة وخلق القيمة المضافة، وهو ما يؤكد ضرورة إنعاش نموذج التصنيع لإحلال الواردات.

2.8 حساب مؤشرات الانفتاح التجاري للفترة 1990-2021:

لنحسب مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بالواردات، التي توضح مدى انفتاح الاقتصاد الوطني

الجدول 2: حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الجزائري المتعلقة بالواردات

البيان	الميل المتوسط للاستيراد	مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الواردات	نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام	معدل الانكشاف التجاري	معدل التغطية
1990	25.06%	0,19319	- 1.71%	48.34%	93.17%
1991	23.50%	0,14636	5.69%	50.30%	124.24%
1992	23.33%	0,15249	2.08%	48.73%	108.92%
1993	23.10%	0,15611	- 1.44%	44.72%	93.76%
1994	28.47%	0,16806	- 5.49%	51.43%	80.71%
1995	31%	0,15363	- 4.17%	57.73%	86.15%
1996	23.21%	0,19116	7.20%	53.63%	131%
1997	21.39%	0,18637	8.72%	51.50%	140.77%
1998	23.18%	0,17892	- 0.13%	46.23%	99.42%
1999	22.80%	0,18227	5.37%	50.93%	123.59%
2000	20.80%	0,17879	21.28%	62.86%	102.38%
2001	22.01%	0,17462	14.67%	58.70%	166.63%
2002	25.63%	0,19139	9.78%	61.13%	138.52%
2003	23.90%	0,18797	14.37%	62.12%	160.19%
2004	25.65%	0,20512	14.40%	65.69%	156.16%
2005	24.10%	0,22552	23.13%	71.27%	196.08%
2006	21.92%	0,21778	26.89%	70.72%	222.68%
2007	24.90%	0,16654	22.19%	71.93%	189.25%
2008	28.71%	50,1819	19.26%	76.68%	167.08%

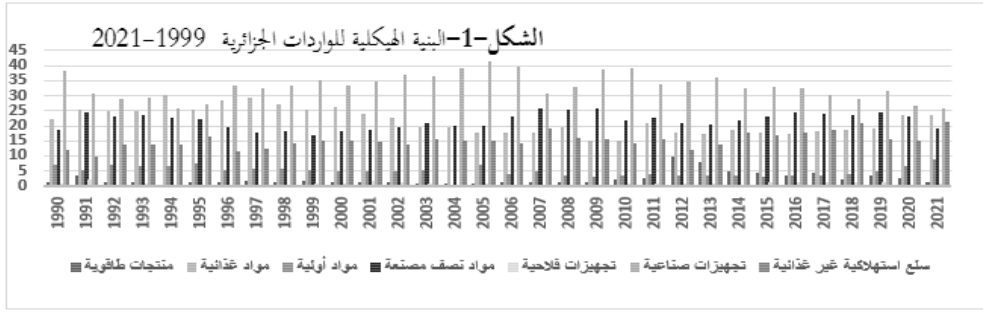
مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد-دراسة احصائية
لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة: 1990-2021-

2009	36%	40,2172	- 0.58%	71.32%	98.38%
2010	31.42%	0,13550	7.02%	69.86%	122.34%
2011	28.68%	0,17366	10.10%	67.47%	135.21%
2012	28.51%	0,15229	8.37%	65.40%	129.37%
2013	30.40%	0,17275	2.80%	63.61%	109.24%
2014	31.90%	0,15132	- 1.43%	62.41%	95.68%
2015	36.79%	0,15832	- 13.12%	59.91%	64.05%
2016	35.05%	0,16386	- 14.18%	55.92%	59.24%
2017	32.70%	0,14648	- 10.38%	54.98%	68.21%
2018	32.13%	0,15018	- 6.67%	57.58%	79.22%
2019	29.10%	0,15274	- 6.38%	51.80%	78.06%
2020	28%	0,12675	- 10.38%	45.32%	62.71%
2021	26.51%	0,13811	0.22%	53.24%	100.83%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: التقارير السنوية لبنك الجزائر

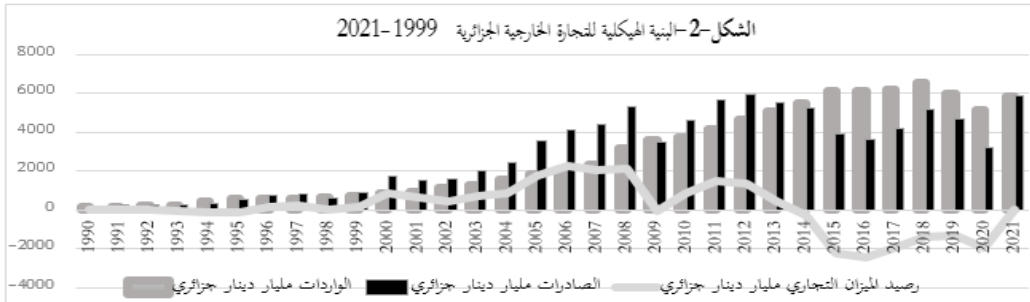
من خلال جدول الأول قيم مؤشرات الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري نلاحظ أن:

- 1- سجل مؤشر الميل المتوسط للاستيراد قيما أكبر من 20% طول فترة الدراسة، مما يعكس شدة الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني، كما يعكس الدور المميز للواردات في تغطية الطلب المحلي، والأکید أن القيم تشير الى قصور الجهاز الإنتاجي الذي من المفروض يضمن عرض وطني قادر على إحلال المستورد منها.**
- 2- معدل الانكشاف التجاري سجل قيما أكبر من 50% مما جعل الاقتصاد عرضة لتأثيرات الأسواق الدولية، كالتضخم المستورد للمنتجات النهائية والسلع الوسيطة التي تضخم سعر المنتج النهائي محليا.**
- 3- نسب رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام تسجل قيم سالبة، مع كل عجز لرصيد الميزان التجاري عند تراجع عائدات الصادرات، وتزايد فاتورة الواردات التي تتبع تقلبات الأسواق الدولية كصادرات النفط.**
- 4- معدل التغطية سجل قيم أقل من 100% مع عجز عائدات الصادرات على تغطية فاتورة الواردات، هذا إن دل على شيء إنما يدل على الضغط الكبير الذي تمارسه الواردات على الاقتصاد الوطني.**
- 5- قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الواردات تميل للصفر، مما يعكس قوة تنوع البنية الهيكلية للواردات، من سلع استثمارية ومدخلات الإنتاج (مواد نصف مصنعة ومواد أولية)، وكذلك المواد الغذائية، وسجلت فئات هذه المنتجات نسباً متزايدة خلال الفترة المدروسة كما يبينه الشكل التالي:**



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

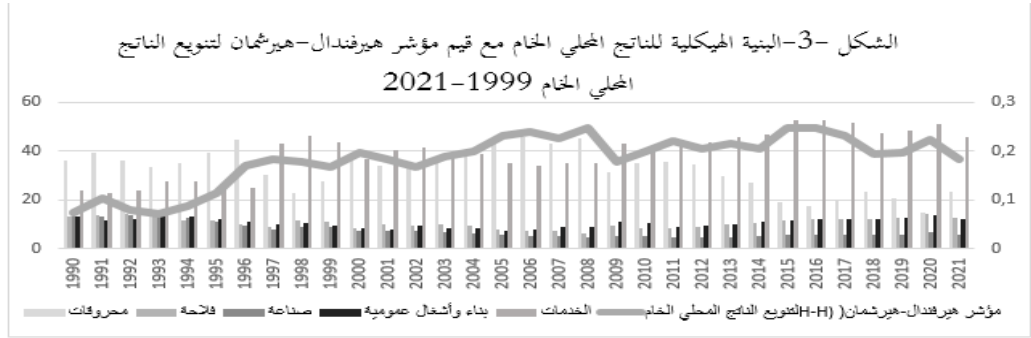
استيراد التجهيزات الصناعية يعتبر تراكم لإجمالي رأس المال الثابت ولا يمكن إحلاله محليا في المدى القصير، غير أن المنتجات الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج تحتل صدارة الواردات وتشهد تزايدا ملحوظا مما يمثل عبئا للاقتصاد، وهذه المنتجات يمكن أن تكون محلا للاستبدال المحلي، وما يلاحظ أن عبء للواردات الذي تنامي مع سياسة الانفتاح التجاري، كان له تأثير سلبي على هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية، حيث سجل الميزان التجاري عجزا متواليا منذ 2014 في ظل عدم استقرار أسواق النفط كما يبينه الشكل:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية

تتميز بنية التجارة الخارجية بالتراجع الملحوظ لقيمة الصادرات، الارتفاع المتزايد للواردات، وعجز الميزان التجاري والمهزون بعدم القدرة على تسديد الواردات، مما يوجب تبني سياسة تصنيعية لتطوير الصناعة المعملية، وخاصة الفروع الصناعية ذات آفاق مستقبلية كالصناعة الغذائية وصناعة مدخلات الإنتاج والتي تساهم في إحلال الواردات وتنويع في الناتج المحلي الذي تهيم عليه قطاعات لا تدر القيمة المضافة كقطاع المحروقات والخدمات في ظل التراجع المشهود للصناعة والزراعة كما تبينه بنية الناتج المحلي:

مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد-دراسة احصائية
لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة: 1990-2021-



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي.

يتبين أنه رغم تسجيل قطاع المحرقات لتراجع في مساهمته النسبية في خلق الناتج المحلي الخام، الذي وصل الى حدود 20%، إلا أننا نسجل المساهمة النسبية الضئيلة لقطاعي الزراعة والصناعة المعملية، مما يعكس ضعف خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني فلم تعد تتعدى مساهمة الصناعة في خلق الناتج المحلي الخام 6%، في حين نلاحظ أن النسبة الأكبر في خلق الناتج تعود للخدمات، مما يعكس تذبذب التنوع الاقتصادي للناتج المحلي الذي يؤكد حسابنا لمؤشر هيرفندال-هيرشمان الذي سجل قيما وصلت حتى 0.25 ويمكن ارجاع هذا التنوع المسجل في الناتج الى مساهمة بعض القطاعات كالبناء والاشغال العمومية وكذلك الخدمات، إلا أن التنوع المنتظر لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة مازال هدفا منشودا، الأمر الذي أدى للاعتماد على الاستيراد لتغطية الطلب الوطني من السلع في ظل عجز العرض الوطني، إن المؤشرات البعيدة في قيمها عن المعايير الدولية تعكس ضغط الاستيراد في الجزائر، وتؤكد ضعف هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، والذي يعود لغياب ضمان حد مقبول من السلع المصنعة التي تغطي الطلب الوطني، وهذا ما يجعلنا نقر بضرورة تبني نموذج فعال لإحلال السلع المصنعة المستوردة بنظيراتها محليا.

9. خاتمة:

من خلال حساب مؤشرات الاستيراد، أردنا الوقوف على إشكالية الضغط الذي تمارسه الواردات على الاقتصاد الوطني، خاصة ان فاتورة الاستيراد تشكل تسريبا للدخل الوطني بالعملية الصعبة، و اعتماد الجزائر المفرط على الاستيراد جعل سياسة التحرير التجاري تؤثر سلبيا في ظل ضخامة قيم الواردات الاجمالية، و حتى عند العودة للتقييد مازال اقتصادنا الوطني مرتبط بالاستيراد لتغطية الطلب المحلي، و هذا يدل على قصور قطاع الصناعة المعملية في ضمان عرض كاف من السلع المصنعة، وفي هذا الإطار يبدو التصنيع لاستبدال الواردات كنموذج للاستغناء التدريجي عن الواردات واحلالها بالإنتاج المحلي، و كاختبار لفرضيات بحثنا، نجد أن مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد تؤكد التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني، و عليه فإن سلبية الانفتاح التجاري تثمن ضرورة تبني نموذج تصنيع داخلي لإحلال الواردات.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تشهد البنية الهيكلية للواردات الجزائرية تزايدا وتنوعا مستمرا في ظل قصور الجهاز الإنتاجي الصناعي.
- تعرف مؤشرات التجارة الخارجية للاستيراد تراجعا يعكس الضغط الممارس للواردات على الاقتصاد.
- تعكس المؤشرات التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، وتجلى ذلك بالعجز المسجل في الميزان التجاري وتآكل عائد الصادرات الذي ساهمت فيه قيمة الواردات الى حد كبير.
- إن الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الوطني أدى الى ضعف العرض الوطني، كما ساهم في تراجع أداء المؤسسات الوطنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، وعدم التحفيز على الاستثمار.
- تشكل سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات آفاقا مستقبلية لتخفيف الضغط الذي تمارسه الواردات على

هيكل التجارة الخارجية خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة.

- يضمن التصنيع البديل للواردات عرض كاف من السلع المصنعة محليا خاصة منها ذات الطابع الاستهلاكي.

ومن خلال هذا البحث نقدم اقتراحات التالية:

-التنويه بأهمية سياسة إحلال الواردات لمساهمتها في تخفيض الاعتماد على الاستيراد لسد الطلب الوطني.
-تشجيع إنشاء مؤسسات متوسطة، صغيرة وناشئة في الفروع الصناعية البسيطة كالصناعة الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية لاستبدالها بمنتجات وطنية.
-تشخيص السلع الاستهلاكية المستوردة الواسعة الاستخدام والتي تثقل فاتورة الواردات والعمل على إحلالها

في القريب، بتشجيع إنشاء فروع صناعية متخصصة فيها.
مما يجب الإشادة به أن نموذج التصنيع لإحلال محل الواردات هو نموذج للتنمية الداخلية الذاتية التي تقوم على تطوير التنمية الصناعية المحلية واحترام مبدأ التخصص، وتأمين الموارد والخبرة الداخلية والانتقال من الاستيراد المفرط والانفتاح السلبي كما هو الحال لاقتصادنا الى الانفتاح الإيجابي من خلال التقليل من تنوع الواردات وتركيزها فقط في السلع الاستثمارية التي يعجز الاقتصاد عن انتاجها، الى المرور الى تنوع الصادرات، وهذا ما يجعل التصنيع البديل للاستيراد المعتمد على تطوير الصناعة المعملية مدخلا للمساهمة الايجابية للتجارة الخارجية على مسار تنمية الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

10. قائمة المراجع:

- 1.Ahmed, b. (2001). la politique industrielle: état des lieux et perspectives,.
- 2.Alain, a., & crener, m. a. (1982). les nouveaux pays industrialisés: stratégies de développement industriel – le cas de la corée du sud et du brésil. *études internationales*, volume 13(n°2), p p 232-235.
- 3.Arab, k., & faradji, m. a. (2018, juin). la politique industrielle algérienne post-indépendante de 1962 à nos jours: bilan critique. (u. d. bejaia, éd.) *review of society education work*(n°5), pp6-10.
- 4.Bela, b. (1965). trade liberalization and revealed comparative advantage. *the manchester school of economic and social studies*, v 33, p p 99-123.
- 5.Bouzidi, a. (2008). industrialisation et l'industrie en algerie. dans a. bouzidi, *l'algerie de demain: relever les défis pour gagner l'avenir* fondation friedrhchebert. alger:
- 6.Brussell, j. (2012). *import substitution industrialization*. consulté le 01/19/ 2023, sur encyclopedia of governance: <https://www.britannica.com/topic/international-trade/the-new-mercantilism>

7. Debernis, g. d. (1971). les industries industrialisantes et les options algeriennes. *revue "tiers monde"*(47), p 547.
8. Deubel, p. (2008). les stratégies de développement; *analyse économique et historique des sociétés contemporaines*; , page 486;.
9. Hvidt, m. (2013). economic diversification in gcc countries: past record and future. (s. scholar, éd.) (27), pp. pp4-7.
- Jackson, e. a., & Jabbie, m. (2020). import substitution industrialization [isi]: an approach to global economic. *mpira paper* (N. 102316), p02.
10. Krugman, r., & Obstfeld, m. (2000). "international economics theory and policy". (a. w. company, éd.) *world student series*(5), p 256.
11. Poirine, b. (1996). la contribution de la substitution d'importation à la croissance dans les dom-tom(1971-1989). *revue française d'économie*, N4
- Sten, t., & Rusanna, t. (2022). *measuring sustainable development goals performance*. elsevier.
12. Syrquin, m., & Chenery, h. (1989). three decades of industrialization. *world bank publication*, pp 145-175.
13. United nations. (2008). *conference on trade and development*. new york et Genève: unctad.
14. Wulwick, n. j. (1992). kaldor's growth theory. *journal of the history of economic thought* ,, v 14(n1), p 36-54.
15. أبوزيد, ص. أ. (1986). التحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري. *مجلة مصر المعاصرة* (403)
16. أحمد عبد الله، بشير، محمد الشريف إبراهيم. (2017). محددات التضخم في السودان خلال الفترة 1977-2015. *مجلة الاقتصاد والمالية*, 3(2)، ص ص73-75.
17. الخطيب, م. ع. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. *المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* السعودية. ص ص(8-6)
20. الشوربجي, م. (1999). أثر سياسي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر. القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال.
21. الصفتي, أ. (1977). *اقتصاديات التجارة الدولية*. القاهرة: مكتبة النهضة.
22. حسن خلف فليح. (1993). استراتيجية التصنيع في الدول النامية. (4)، ص ص 9-22.
23. سليمان دحو. (2015_2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات _دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر_ (أطروحة الدكتوراه).. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

24. شارف, ن. ا. (2016). استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر. الملتقى الدولي الثاني حول "متطلبات الاندماج الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات" جامعة البويرة.
25. نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية. (2019). العدد 27، الصفحات Xii-Xiii. بيروت:
26. منشورات الأمم المتحدة
27. هني، أ. (1992). المديونية. الجزائر: دار موفم للنشر.